

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية

(العدد ١٨١) الصادر في يوم الأربعاء ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ (السنة السابعة)

وزارة الخارجية

قرار

بشأن المرافقة على اتفاق التعاون الفني والمهني والثقافي ، المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وحكومة الجمهورية العربية اليمنية

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفني والمهني والثقافي المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية اليمنية في صغاء بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٣

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفني والمهني والثقافي المقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية اليمنية في صغاء بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٣ ، ويحمل به اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وهو ١٤ يونيو سنة ١٩٦٤

محمد رياض

اتفاق

التعاون الفني والمهني والثقافي

بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

وحكومة الجمهورية العربية اليمنية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية اليمنية رغبة منهما في تدعيم روابط الصداقة بين البلدين والتعاون الفني في الميدان الاقتصادي والثقافي قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين - في حدود إمكانياته - أن يقدم للطرف الآخر بناء على طلبه المساعدة الفنية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والثقافي وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

- (١) تقديم الفنيين والخبراء والمدرسين .
- (٢) قبول البنات الفنية والمنح الدراسية للتدريب المهني والفني .
- (٣) تبادل العمال المتخصصين بفرض استخدامهم وتدريبهم مهنيا وفنيا .
- (٤) تبادل المعلومات ونتائج البحوث وكذا تبادل الكتب والمطبوعات والأفلام والقوانين والإحصاءات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والعملية .

(المادة الثانية)

يتمهد الطرف المتعاقد الذي يستخدم خبراء وفنيين من رعايا الطرف الآخر بدفع أجورهم بمرتباتهم وعلاواتهم طبقاً لقانون الموظفين المعمول به في البلد المتفع وكذلك كافة المصروفات الأخرى التي يتفق عليها الطرفان .

(المادة الثالثة)

على الطرف المتعاقد الموفد إليه من الطرف الآخر بعثات بقصد التدريب المهني والفني تقديم التسهيلات اللازمة لأعضاء هذه البعثات لإتمام تدويهم طبقاً لبرامج الدراسة التي يضعها البلد الذي يقدم المنح، ويتحمل الطرف المتعاقد الذي يوفد هذه البعثات نفقات السفر والإقامة لمبعوثيه .

(المادة الرابعة)

يحصل الطرف المتعاقد الذي يقدم منعا للتدريب الفني والمهني نفقات الإقامة للمتفمين بها ويؤمن لهم التدريب اللازم، ويتحمل الطرف الآخر نفقات سفر المتفمين .

(المادة الخامسة)

الطرف الذي يستخدم عمالاً متخصصين من رعايا الطرف الآخر يتمهد بكافة الالتزامات المنصوص بها في عقد استخدام هؤلاء العمال، كما يلتزم بأحكام أى اتفاق للعمل يبرم بين الطرفين المتعاقدين .

(المادة السادسة)

يجعل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وتائق التصديق عليه ويسرى لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً بنفس المدة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاء سريانه قبل انتهاء مدته المتفق عليها بستة شهور على الأقل .

وإثباتاً لما تقدم وقع المندوبان على هذا الاتفاق بما لكل منهما من سلطة مخولة له من حكومته .

حرر من نسختين أصليتين باللغة العربية تعتبر كل منهما ذات صفة رسمية وتم التوقيع عليهما بمدينة صنعاء في يوم الثلاثاء الثامن من شهر يناير سنة ١٩٦٣، الموافق الثالث عشر من شهر شعبان سنة ١٣٨٢ هـ .

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة	حكومة الجمهورية العربية المتحدة
إمضاء	إمضاء
الدكتور عبد الرحمن البيضاني	الدكتور حسين خلاف